



لا تلقوا بالألموتى الأحياء

تعطل مسيرة التحرير التجاري أمر لا ضير منه

بول كروغمان



بول كروغمان يعمل أستاذا متميزا للاقتصاد في مركز الدراسات العليا التابعة لجامعة سيتي في نيويورك.

الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠. فقد أدت الصادرات الصينية بالفعل إلى تسريح الملايين من العاملين في القطاع الصناعي الأمريكي؛ وتعتبر الواردات من الاقتصادات النامية سببا مهما، وإن لم يكن الوحيد، لركود الأجور أو تراجعها بالنسبة للعمالة الأقل تعليما.

وكما يوضح برانكو ميلونوفيتش، كان الأثر الكلي هو مكاسب كبيرة للطبقة الوسطى في العالم الثالث والفئة التي تمثل دخولها أعلى ١٪ على مستوى العالم، مع هبوط كبير فيما بينهما تمثله الطبقة العاملة في الاقتصادات المتقدمة. ومن منظور الرفاهية العالمية، يعد هذا تطورا إيجابيا بالتأكيد؛ فمكاسب الدخل لمئات الملايين الذين كانوا يعانون من فقر شديد أمر مهم للغاية. ولكنه لا يريح النسبة من العمال في العالم الأول الذين يرون حياتهم تتحول إلى الأصعب وليس الأسهل.

ولهذا السبب، نجد من الغريب أن الهجمة على العولمة تأخرت إلى هذا الحد، وأن أثارها محدودة حتى الآن. فقد تنبأ الكثيرون بالتحول إلى الحمائية بعد فترة الركود الكبير؛ والواقع أنه لم يحدث الكثير في هذا الاتجاه من حيث فرض قيود تجارية جديدة، على الأقل حتى الآن. ويبدو في الحقيقة أن المسيرة نحو سياسة تجارية واستثمارية أكثر

مكاسب الدخل لمئات الملايين الذين كانوا يعانون من فقر شديد أمر مهم للغاية

تحرا قد تعطلت. بل إنها بدأت تفقد زخمها حتى قبل الركود الكبير، ناهيك عن ظهور دونالد ترامب؛ حيث إن جولة الدوحة أصبحت في عداد الموتى الأحياء منذ وقت طويل.

فهل يجب أن ننزعج من نهاية هذا الطريق بالذات؟ أعتقد لا. فالتجارة تتمتع بحرية ملحوظة فعلا بالمقاييس التاريخية، والاتفاقيات الجديدة المقترحة مثل الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ تتعلق بالملكية الفكرية وتسوية المنازعات أكثر مما تتعلق بالتجارة ذاتها. ولن يؤدي عدم تحققها لأي مأساة.

ولا شك أن الأمر يختلف إذا ما وقعت حرب تجارية عالمية — بما يمكن أن يسببه ذلك من آثار مدمرة على البلدان الفقيرة التي تعتمد على الصادرات كثيفة العمالة. ولكن إذا أمكن لنا اجتناب الوقوع في مثل هذه الهاوية، فسيكون السلوك الأمثل على الأرجح هو التعامل مع العولمة باعتبارها أقرب إلى مشروع منته، ثم تهدئة الضجة حول هذا الموضوع برمته. ■

العولمة خاضعة لحصار سياسي، أصبحت مع شجب أنصار الشعبوية اليساريين واليمينيين للاتفاقيات الجديدة المقترحة مثل الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ (TPP) واتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي. والواقع أن معظم ما يردده هؤلاء الساسة هو محض هراء. ولكن هناك أسبابا عميقة تفسر التعثر البادي في مسيرة العولمة، ولن يكون شجب الإدارة الاقتصادية السيئة كافيا لكي تعود الأمور إلى مسارها المعتاد.

والنقطة الجوهرية في رأيي هي التنافر الشديد والدائم بين الالتزام الشفهي من جانب الاقتصاديين والنخبة بمسار التجارة الحرة، والرسالة التي تنبثق عن النماذج الاقتصادية الفعلية. نعم، تقول نظرية التجارة المرجعية إن التجارة الدولية تجعل البلدان أكثر ثراء، وإن تقييدها يزيد البلدان فقرا. ولكن النظرية تشير أيضا إلى لكل ما عدا الحمائية المتطرفة تكلفة محدودة نسبيًا وأن التجارة يمكن أن تكون أثارها كبيرة على

توزيع الدخل داخل البلدان، مما يتسبب في وجود أطراف خاسرة وأخرى فائزة. لماذا، إذن، لقي التحرير التجاري استحسانا كبيرا من الاقتصاديين ونخبة صناعات السياسات على السواء؟ أعتقد أن الإجابة بالنسبة للاقتصاديين هي أن الميزة النسبية مفهوم أخاذ — وهي رؤية من المعروف أن بول سامويلسون آمن بها كمنال لتوصل الاقتصاد إلى خلاصة صحيحة وغير متوقعة في نفس الوقت، مما يجعلها تحتل مكانا خاصا في قلب المهنة الاقتصادية (راجع «عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي»، في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). أما النخبة، فأعتقد أن وجه الأهمية الكبيرة بالنسبة لها هو أن النظام التجاري لما بعد الحرب العالمية الثانية قدم نموذجا متفردا في نجاح التعاون الدولي، مما يجعل تحرير التجارة أمرا بالغ الجاذبية لهؤلاء الذين يذهبون إلى دافوس ويتحدثون بديرية عن الشؤون العالمية.

وقد استمر تحرير التجارة بسلاسة ملحوظة لفترة طويلة — منذ الأربعينات وحتى فترة الثمانينات — دون أن يظهر خاسرون بهذا الوضوح أو العدد الكبير من تنامي التجارة. ويرجع هذا في الأساس إلى اتخاذ نسبة كبيرة من هذا النمو شكل تدفقات داخل الصناعة الواحدة بين البلدان المتشابهة، ومن ثم كانت الآثار طفيفة على التوزيع.

غير أن القصة اختلفت تماما منذ حوالي عام ١٩٩٠. فهناك سببان — هما انخفاض تكاليف النقل والاتصالات (ممثلة في ثورة الشحن بالحاويات)، وهو تحول شامل للاقتصادات النامية بعيدا عن سياسات إحلال الواردت — أديا إلى الطفرة الكبيرة التي رأيناها في التجارة بين الشمال والجنوب، أي التجارة بين البلدان المختلفة تماما من حيث مستويات التنمية والأجور. ولا تزال هذه التجارة ترفع الدخل الحقيقي على الجانبين، وإن كانت أثارها أكبر بكثير على العاملين في القطاع الصناعي، وربما توزيع الدخل بين العمل ورأس المال، مقارنة بالنمو التجاري في